الرسالةُ الرابعةَ عَشْرَةَ

الكِهَانةُ وادِّعاءُ علمِ الغَيْب[(١)]

(١) أصلُها: مقدِّمةُ كتاب: «أحكامِ الكِهانةِ وسؤالِ العرَّافين».

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ للهِ نَحمَدُهُ ونستعينُهُ ونستغفِرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شرورِ أنفُسِنا وسيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهدِهِ اللهُ فلا مضلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأَشهَدُ أنْ لا إلٰهَ إلا اللهُ وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ الشركَ باللهِ تعالى أكبرُ الذنوب، وأعظمُها وأشدُّها خطَرًا على دِينِ المرءِ؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾ [النساء: ٤٨].

وقال تعالى: ﴿مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ﴿٧٢﴾﴾ [المائدة: ٧٢].

وفي «الصحيحَيْن»(١)؛ مِن طريقِ أبي وائلٍ، عن عمرِو بنِ شُرَحْبِيلَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﵁، قال: «سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ: أيُّ الذنبِ أعظَمُ عندَ اللهِ؟»، قال: «**أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ...**»، الحديثَ.

وهو مِن أكثرِ الذنوبِ انتشارًا؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يوسف: ١٠٦].

والشركُ أبوابُهُ كثيرةٌ، وصورُهُ عديدةٌ؛ أخرَجَ عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ في كتابِهِ «السُّنَّةِ»(٢)؛ مِن طريقِ مسروقٍ، وعبدِ الرحمٰنِ بنِ يزيدَ؛ كِلَيْهما، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﵁، قال: «**الرِّبَا بِضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا، وَالشِّرْكُ نَحْوُ ذَلِكَ**».

ومِن أبوابِ الشركِ: ادِّعاءُ علمِ الغيبِ، وقد أخبَرَ اللهُ ﷻ أنَّ الغيبَ له

(١) البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦).

(٢) (٧٩١ و٨١٤ ـ ٨١٦)، وإسناده صحيح، وأخرجه البزَّار (١٩٣٥) مرفوعًا، ولكنَّه معلول، والموقوفُ قد يقالُ: له حكمُ الرفع.

وحدَهُ لا شريكَ له؛ قال تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [النمل: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌۢ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان: ٣٤].

وقد بيَّن اللهُ تعالى في كتابِهِ: أنَّه يُخبِرُ رسلَهُ مِن الملائكةِ أو البشَرِ ببعضِ الغيبِ؛ حتى يكونَ دليلًا على صِحَّةِ رسالتِهِم، وصدقِ نبوَّتِهم؛ وهذا بالنسبةِ للرسولِ البشَريِّ؛ قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وكما دلَّ الشرعُ على هذا، فقد دَلَّ العقلُ أيضًا على أنَّ الإنسانَ لا يَعلَمُ الغيبَ؛ فمَن زعَمَ أنَّ أحدًا يَعلَمُ الغيبَ سوى اللهِ تعالى، فقد خالَفَ الشرعَ، وناقَضَ العقلَ، وكفرَ باللهِ العظيم.

وهؤلاءِ الكُهَّانُ إنَّما تتنزَّلُ عليهمُ الشياطينُ، فتُغوِيهم وتُضِلُّهم؛ قال أبو العباسِ ابنُ تيميَّةَ: «ولو تدبَّروا، لَعَلِموا أنَّ الكاهِنَ هو المذكورُ في قولِهِ تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴿٢٢٣﴾﴾ [الشعراء: ٢٢١ ـ ٢٢٣]»[(١)].

وقد علَّق البخاريُّ[(٢)]، عن جابرٍ؛ قال: «كانتِ الطواغِيتُ التي يتحاكَمُون إليها: في جُهَيْنَةَ واحدٌ، وفي أسلَمَ واحدٌ، وفي كلِّ حَيٍّ واحدٌ، كُهَّانٌ يَنزِلُ عليهِمُ الشيطانُ»[(٣)].

أخرَجَ الإمامُ أحمدُ (٩٥٣٦)، وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ (٥٠٣)، في «مسندَيْهِما»، والحاكمُ (١/ ٨)، وعنه البَيْهَقيُّ (٨/ ١٣٥)، وغيرُهُ؛ مِن طرقٍ،

---

(١) «النبوّات» (٢/ ١٠٤٤/ ط. أضواء السلف).

(٢) في «صحيحه» (٦/ ٤٥).

(٣) وصَلَهُ ابنُ أبي حاتم مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ عُقَيْل، عن أبيه؛ قال: «سألتُ جابرًا رضي الله عنه عن الطواغيتِ». ينظَر «تغليق التعليق» (٤/ ١٩٥).

عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَاهِنًا، فَسَأَلَهُ، فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ**»(١).

ففي هذا الحديثِ حكَمَ؟ بكفرِ مَن أتى إلى العرَّافِينَ والكُهَّانِ، وصدَّقهم بما يقولون.

قال الطِّيبيُّ: «لم يكتفِ بـ«**كَفَرَ**»؛ بل ضمَّ إليه: «**بِمَا أُنزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ**»(٢).

وقال أبو بكرِ بنُ العرَبيِّ في «أحكامِ القرآنِ» (٢/ ٢٥٩ ط. دار الكتب العلمية) ـ ونقَلَهُ عنه القُرْطُبيُّ في «تفسيرِهِ» (٨/ ٤٠٣ ط. مؤسَّسة الرسالة) ـ: «وأمَّا مَنِ ادَّعى علمَ الكَسْبِ في مستقبَلِ العُمْرِ، فهو كافرٌ، أو أخبَرَ عن الكوائنِ الجُمْليَّةِ أو المفصَّلةِ فيما يكونُ قبلَ أن يكونَ، فلا رِيبةَ في كفرِهِ أيضًا». اهـ.

وجاء عن بعضِ أزواجِ النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**مَنْ أَتَى عَرَّافًا، فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»(٣).

وقد أخبَرَ النبيُّ ﷺ: أنَّ ادِّعاءَ معرفةِ الغيبِ عن طريقِ النجومِ شُعْبةٌ مِن شُعَبِ السِّحْرِ؛ فقد أخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٦١٥٩)، وأحمدُ (٢٠٠٠ و٢٨٤٠)، وأبو داودَ (٣٩٠٥)، وابنُ ماجه (٣٧٢٦)، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (١١/ ١٣٥ رقم ١١٢٧٨) وغيرُهُم؛ كلُّهم مِن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ الأَخْنَسِ، عن الوليدِ بنِ عبدِ اللهِ، عن يُوسُفَ بنِ ماهَكَ(٤)، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ:

---

(١) حديثٌ صحيحٌ جاء مِن طُرُقٍ عن أبي هُرَيْرَةَ، وجاء مِن حديثِ جابرٍ، وعِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ، ومِن حديث الحسَنِ البَصْريِّ مرسَلًا، وجاء أيضًا موقوفًا على عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي الله عنهم جميعًا.

(٢) «الكاشف عن حقائق السنن» (٣/ ٨٥٧). وينظر: «فيض القدير» (٦/ ٢٥٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٣٠)؛ مِن طريقِ نافعٍ، عن صفيَّةَ، عن بعضِ أزواجِ النبيِّ ﷺ، وزيادةُ «فصدَّقه» التي جاءت في «مسنَد أحمد» يُشَكُّ في نسبتِها لأحمدَ؛ لأنَّها ليست موجودةً في كلِّ النسخ.

(٤) وهذا إسنادٌ حسَنٌ، وقد نصَّ البخاريُّ في ترجمةِ يُوسُفَ بنِ ماهَكَ في «التاريخ الكبير» =

«مَنِ اقْتَبَسَ عِلْمًا مِنَ النُّجُومِ، اقْتَبَسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ؛ زَادَ مَا زَادَ».

وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هلِ السحرُ والكِهَانةُ شيءٌ واحدٌ؟»، فقال: «لا؛ الكاهِنُ يدَّعي الغيبَ، والساحِرُ يَعقِدُ ويَفعَلُ كذا».

وقال أيضًا: «الكاهِنُ نحوُ العرَّاف».

وقال أيضًا: «العَرَّافُ: طرَفٌ مِن السِّحْر»[(١)]؛ والسِّحْرُ معلومٌ حكمُه.

وأخرَجَ مَعمَرٌ في «جامِعِه» المطبوعِ في نهايةِ «مصنَّفِ عبدِ الرزاقِ» (١٩٨٠٥)، عن ابنِ طاوُسٍ، عن أبيه، عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: «إنَّ قومًا يَحسِبُون أبا جادٍ وينظُرونَ في النجومِ، ولا أرى لِمَنْ فعَلَ ذلك مِن خَلَاقٍ»[(٢)].

وقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا: «إيَّاكَ والنظَرَ في النجومِ؛ فإنَّه يدعو إلى الكِهَانةِ»[(٣)].

وقد كَثُرَ ادِّعاءُ علمِ الغيبِ، وكَثُرَ تصديقُ الناسِ بهم؛ فالواجِبُ على أهلِ العلمِ والدُّعاةِ: تحذيرُ الناسِ مِن ذلك، ودَعْوَتُهم إلى التزامِ العقيدةِ السلفيَّةِ التي جاءت في الكتابِ والسُّنَّةِ.

= (٨/ ٣٧٥) على سماعِهِ مِن ابنِ عَبَّاسٍ، وقد صحَّح هذا الحديثَ جمعٌ مِن أهلِ العلم.
وقولُه: «يُوسُفُ بنُ ماهَك»: «يوسف» بتثليثِ السينِ المهمَلةِ، مع الهمزِ وتركِه.
وقولُه: «ماهَكُ» بفتح الهاءِ غيرَ منصرفٍ للعَلَميَّةِ والعُجْمة؛ لأنَّ «ماهَكَ» بالفارسيَّةِ تصغيرُ: «ماه»؛ وهو القمَرُ بالعربيَّة، وقاعدتُهم: إذا صغَّروا الاسمَ، جعَلُوا في آخِرِهِ الكافَ، وفي روايةِ الأصيليِّ: «ماهَكٍ» بالصرفِ؛ لأنَّه لاحَظَ فيه معنى الصفة؛ لأنَّ التصغيرَ مِن الصفاتِ، والصفةُ لا تجامِعُ العلميَّةَ؛ لأنَّ بينَهما تضادًّا؛ وحينئذٍ يصيرُ الاسمُ بعِلَّةٍ واحدةٍ؛ وهي غيرُ مانعةٍ مِن الصرف.
ورُوِيَ بكسرِ الهاءِ مصروفًا اسمَ فاعِلٍ مِن: «مَهَكْتُ الشيءَ مَهْكًا»: إذا بالَغْتَ في سَحْقِهِ، وعلى قولِ الدارَقُطْنيِّ: «إنَّ ماهَكَ اسمُ أمِّه يتعيَّن عدَمُ صرفِهِ للعلميَّةِ والتأنيث؛ لكنَّ الأكثَرِينَ على خلافِهِ، وأنَّ اسمَها مُسَيْكةُ.
و«يُوسُفُ بنُ ماهَكَ»: فارِسيٌّ مكيٌّ، توفِّي سنةَ ثلاثَ عَشْرةَ ومِائَةٍ، وقيل غيرُ ذلك.
ينظر: «شرح النووي على مسلم» (١٨/ ٦)، و«الكواكب الدراري» (٢/ ٧)، و«إرشاد الساري» (١/ ١٥٥).

(١) «أحكام أهل الملل» (ص٤٦٩ ط. دار الكتب العلمية).
(٢) وأخرجه أيضًا البيهقي (٨/ ١٣٩)، وغيره؛ وإسنادُهُ صحيح.
(٣) «العظَمة» لأبي الشيخ (٧٠٣).

هذا؛ وقد ذكَرَ الشيخُ إبراهيمُ بنُ سعدٍ أبو حسينٍ الأدلَّةَ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ في اختصاصِ اللهِ ﷻ بعلمِ الغيبِ، وأنَّ مَنِ ادَّعى ذلك مِن الخلقِ، كفَرَ باللهِ العظيمِ، وأنَّ مَن صدَّقه، أشرَكَ باللهِ، وذكَرَ كلامَ أهلِ العلمِ في تحذيرِ الناسِ مِن الوقوعِ في ذلك؛ فجزاه اللهُ خيرًا على ما كتَبَ، ووفَّقه لِمَا يُحِبُّهُ ويرضاه. آمين.